PROGRESS

People's Reformist Organization for Growth, Renewal, Equity, Security and Social-justice

بيان

الناس على السياسة

www.progressgambia.org

منظمة الشعب الإصلاحية من أجل النمو والتجديد والإنصاف والأمن والعدالة الاجتماعية. (P.R.O.G.R.E.S.S.)

البيان

رؤيتنا لغامبيا أفضل

لقد أعاق الفساد وعدم الكفاءة والاعتماد على المساعدات الخارجية إمكانات غامبيا لفترة طويلة جدًا.

بعد أكثر من نصف قرن على الاستقلال، لا يزال العديد من المواطنين ينتظرون الوعد بالتنمية الحقيقية والازدهار العادل.

والآن، في منعطف حاسم من تاريخ أمتنا، يتوق الغامبيون إلى قيادة جريئة وتحويلية لتغيير الوضع.

وقد ظهر مشروع PROGRESS استجابةً لهذا النداء.

مشروع PROGRESS هو أكثر من مجرد حركة سياسية.

إنه رؤية لغامبيا جديدة متحدة وعادلة ومزدهرة.

رؤيتنا هي بناء دولة قائمة على الشفافية والمساءلة والشمولية والابتكار، حيث يتمتع كل مواطن، بغض النظر عن خلفيته، بفرص متساوية للنجاح.

مهمتنا

لتحقيق هذه الرؤية، تتمثل مهمتنا في توفير حوكمة تركز على الناس وتخدم الجمهور حقًا.

سنقوم بذلك من خلال قيادة شفافة ومؤسسات مسؤولة، وتوزيع عادل للموارد وإدارة فعالة للتنمية، وتمكين الشباب والنساء والمجتمعات المهمشة، وشراكات عالمية استراتيجية تعزز مصالحنا الوطنية، ونمو اقتصادي مستدام متجذر في الابتكار والزراعة والسياحة. يحدد هذا البيان كيف سنحقق هذه الأهداف. ويفصل خططنا لإصلاح الحوكمة، وتنشيط الاقتصاد، ورفع مستوى الرفاهية الاجتماعية لجميع الغامبيين. إنه دعوة للعمل ووعد في الوقت نفسه: لتحقيق تقدم حقيقي يمس حياة كل غامبي ويضمن مستقبل أمتنا.

أجندة الأولويات

1. **تكلفة المعيشة**

يبدأ خفض تكلفة المعيشة بتعزيز الاعتماد على الذات والأمن الغذائي على الصعيد الوطني. يتصور برنامج التقدم غامبيا تنتج ما تستهلك وتستهلك ما تنتج. سندعم المزارعين المحليين من خلال

الإعانات الموجهة، والاستثمار في تقنيات الزراعة الذكية، والوصول إلى المعدات الحديثة لزيادة الإنتاجية والمحاصيل. سيشمل نهجنا أيضًا حملة وطنية لتنويع العادات الغذائية نحو بدائل مغذية ومحلية بدلاً من الأغذية المستوردة، مما يعزز الصحة والاستدامة الاقتصادية.

2. القضاء على الفساد

لقد أعاق الفساد التنمية وقوض ثقة الجمهور. ستعلن PROGRESS الفساد حالة طوارئ وطنية من اليوم الأول. سننشئ لجنة مستقلة لمكافحة الفساد تتمتع بسلطات التحقيق والاعتقال والمقاضاة، وتعمل تحت الإشراف الإداري للجمعية الوطنية. سيتم تنفيذ تقارير المراجعة واللجنة التحقيقية بالكامل، وسيتم استبدال اللجان المكلفة بتحقيقات جنائية محددة المدة. سيتم زيادة العقوبات على 0 الممارسات الفاسدة بشكل كبير لردع الإساءة واس1qتعادة المساءلة في الخدمة العامة.

3. إنهاء الإسراف وخفض التكاليف

لتحرير الموارد الوطنية من أجل التنمية، ستقضي PROGRESS على الإنفاق الحكومي المهدر. سنقوم بترشيد الوزارات، وتخفيض عددها من 20 إلى 8 وزارات، والسفر إلى الخارج والامتيازات، وتبسيط الخدمات المدنية والخارجية لتحسين الكفاءة وتقليل التكاليف غير الضرورية. سيتم توجيه الوفورات الناتجة عن هذه الإصلاحات إلى قطاعات حيوية مثل التعليم والرعاية الصحية والزراعة والبنية التحتية ، لضمان أن كل دالاسي من الأموال العامة يخدم مصلحة الشعب.

4. إصلاح النظام الصحي

ستشرع PROGRESS في إصلاح شامل لنظام الرعاية الصحية باستخدام نهج تصاعدي يعطي الأولوية للرعاية الصحية الأولية والوقائية. سننفذ سياسة "قرية واحدة، طبيب واحد" لضمان وصول الجميع إلى المهنيين الطبيين، ونعلن الوفيات النفاسية حالة طوارئ وطنية، ونلغي الرسوم الجمركية على المنتجات الصحية النسائية. سيتم إخراج المستشفيات العامة من تحت السيطرة المباشرة لوزارة الصحة ووضعها تحت سلطة مستقلة تدار بشكل احترافي وتركز على تقديم خدمات عالية الجودة والمساءلة.

5. إصلاح المناهج التعليمية

ستكون إصلاحات التعليم في صميم التحول الوطني. ستقوم PROGRESS بإصلاح شامل للمناهج التعليمية لتتماشى مع احتياجات القرن الحادي والعشرين وأهداف التنمية الوطنية. سيتم التركيز على

التربية المدنية والابتكار وريادة الأعمال والاعتزاز الوطني. سيتم إعادة هيكلة مهنة التدريس لجذب أفضل العقول والاحتفاظ بها من خلال تحسين الأجور والتطوير المهني والاعتراف الاجتماعي، مما يضمن أن يصبح المعلمون بناة حقيقيين للأمة.

6. إصلاح جذري للحكم المحلي

لقد أضعف نظام الحكم المحلي الحالي بسبب التسييس والفساد والخلافات بين الأحزاب، لدرجة أن المجالس تقضي وقتًا أطول في الخلافات الحزبية المستمرة أكثر من الوقت الذي تقضيه في التنمية. ستقوم PROGRESS بتفكيك هذا النموذج واستبداله بنظام يركز على الناس ويضع صنع القرار والمساءلة على مستوى المجتمع المحلي. وسيكون الأساس هو لجان تنمية القرى (sVDC)، التي يتم اختيارها في انتخابات ديمقراطية على مستوى القرية وتشكل بحيث تضم الشباب والنساء وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة بحيث يكون لكل مجموعة صوت. ومن هذا الأساس، ستنتقل التمثيلية إلى المستويات المحلية والإقليمية والوطنية من خلال الاقتراع العام، مع اختيار المرشحين على أساس قوة أفكارهم وكفاءتهم وخدمتهم لمجتمعاتهم بدلاً من انتمائهم الحزبي. لوقف التسربات في الحكم المحلي، سيتم تجميع الإيرادات على المستوى الوطني وتوزيعها على المناطق من خلال تخصيصات تلقائية وشفافة. ولتقليل التكاليف والتوترات السياسية بشكل أكبر، ستُجرى الانتخابات البرلمانية والرئاسية في نفس اليوم. في هذا النظام الجديد، سيتم توجيه الحكم المحلي وفقًا لأولويات المجتمع والإنصاف والخدمة وليس الحزبية أو الصراعات الشخصية.

7. الأمن والسلامة العامة

يعتمد تطور غامبيا على السلام والاستقرار والثقة العامة. ستنفذ PROGRESS الإصلاح الذي طال انتظاره في قطاع الأمن لضمان الاحتراف والانضباط والتوظيف على أساس الجدارة. سيتم تحسين التدريب والأجور لجذب ضباط أكفاء ووطنيين. سيتم تنفيذ نظام عدالة جنائية إصلاحي، وليس عقابي، لتعزيز إعادة التأهيل وإعادة الإدماج. سيتم تعزيز الشرطة المجتمعية لبناء الثقة بين سلطات إنفاذ القانون والمواطنين، وضمان أن يشعر كل مجتمع بالحماية والأمان والحرية في الازدهار.

الحكم الرشيد والقيادة المسؤولة

ستدخل مبادرة PROGRESS عصراً جديداً من الحوكمة النظيفة والفعالة. نحن ندرك أن الحكومة موجودة لخدمة الشعب، وليس لخدمة نفسها. وستكون إحدى خطواتنا الأولى هي تبسيط هياكل الحكومة لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة وأدنى حد من الهدر. سيتم دمج مجلس الوزراء الحالي المكون من 20 وزارة في 8 وزارات رشيقة وفعالة. سيتم دمج الحقائب المتداخلة في وزارة واحدة ( ) للقضاء على ازدواجية الأدوار وتقليل الروتين البيروقراطي. وستُخفض بعض الوزارات التي لا تعتبر ضرورية للإشراف على مستوى مجلس الوزراء إلى مديريات يديرها تقنيون أكفاء، وتقدم تقاريرها إلى الوزارات ذات الصلة. بالإضافة إلى ذلك، سيتم دمج دور نائب الرئيس مع حافظات وزارية أخرى. ومن خلال تقليص حجم الحكومة، لن نوفر الأموال العامة فحسب، بل سنحسن أيضًا التنسيق وتقديم الخدمات. فالحكومة الأكثر رشاقة هي حكومة أكثر ذكاءً واستجابة، تنفق الأموال على الاحتياجات العامة بدلاً من الحفاظ على مكاتب غير ضرورية.

القضاء على الإسراف والامتيازات بين النخبة السياسية

مع ترشيد هياكل الحكومة، سنقضي أيضاً على ثقافة الإسراف والامتيازات بين الموظفين العموميين. ستقوم PROGRESS بمراجعة وتقييد المكافآت والامتيازات الباهظة التي تتمتع بها النخبة السياسية. لن يكون للوزراء ومديري المؤسسات المملوكة للدولة بعد الآن سيارات فاخرة متعددة وسلسلة من البدلات على حساب دافعي الضرائب. سيقتصر كل وزير على سيارة رسمية واحدة تستخدم حصريًا في المهام الرسمية، وسيتم إلغاء المزايا غير الضرورية مثل بدلات الوقود والسفر في الدرجة الأولى. يجب أن تتناسب نفقاتنا مع واقعنا كدولة. سيتم تسجيل جميع رواتب ومزايا الوزراء بشكل شفاف وستخضع لمراجعة منتظمة بحيث يحصل الموظفون العموميون على أجر عادل دون أن يتم تدليلهم بشكل مفرط. سنفرض مساءلة صارمة على استخدام أي موارد حكومية: إذا أساء مسؤول ما استخدام الأموال أو الممتلكات العامة، فسيواجه إجراءات تأديبية وسيُجبر على سداد الأموال التي أساء استخدامها. من خلال الحد من الإسراف والترف في المستويات العليا، نحرر الموارد للشعب ونرسي نهج النزاهة والتواضع في الخدمة العامة.

إعلان الفساد حالة طوارئ وطنية

مكافحة الفساد هي في صميم جدول أعمالنا للحكم الرشيد. لعقود من الزمن، أعاق الفساد التنمية وقوض ثقة الجمهور في غامبيا " ". ستعلن PROGRESS الفساد حالة طوارئ وطنية من اليوم الأول. سننشئ

لجنة مستقلة لمكافحة الفساد تتمتع بسلطات كاملة للتحقيق والاعتقال والمقاضاة للمسؤولين الفاسدين، وتعمل تحت إشراف الجمعية الوطنية لضمان خلوها من التدخل التنفيذي. لن تظل تقارير المراجعة السابقة ولجان التحقيق التي كشفت عن الفساد مهملة. سننفذ نتائجها وتوصياتها حرفياً. بدلاً من السماح للجان المكلفة التي لا نهاية لها بتأخير العدالة، ستجري حكومتنا تحقيقات جنائية سريعة ومحددة زمنياً لتقديم المجرمين إلى المحكمة. سيتم زيادة العقوبات على الممارسات الفاسدة بشكل كبير لردع المجرمين المحتملين وإثبات أن الفساد لا مكان له في مؤسساتنا العامة. كما سنمكّن المراجع العام للحسابات والهيئات الرقابية الأخرى من التصرف بحزم عند اكتشاف أي مخالفات.

ثقافة جديدة من الشفافية والمساءلة

ومع ذلك، فإن القضاء على الفساد لا يقتصر على معاقبة المذنبين فحسب، بل يتعلق بمنع ترسخ سوء السلوك. ستعمل PROGRESS على تعزيز ثقافة الشفافية والخدمة الأخلاقية من خلال تدابير استباقية. ويشمل ذلك تدريباً إلزامياً على الأخلاقيات للموظفين المدنيين وحماية قوية للمبلغين عن المخالفات. سيُطلب من كل موظف مدني الإعلان عن أصوله عند توليه منصبه، مما يوفر أساساً مرجعياً لثروته. وفي نهاية فترة ولايتهم أو بشكل دوري أثناء الخدمة، سيتم مراجعة تلك الأصول. وإذا تجاوزت ثروة شخص ما بشكل كبير ما يمكن أن يكسبه بشكل قانوني، فسيُجبر على تبرير هذا التفاوت. وبهذه الطريقة، نضمن عدم إساءة استخدام المناصب العامة لتحقيق مكاسب خاصة، وحماية الموظفين الشرفاء وكشف الموظفين غير الشرفاء. وستصبح الخدمة العامة مرة أخرى امتيازاً وشرفاً، ومجالاً لأولئك الذين يرغبون في المساهمة، وليس لأولئك الذين يرغبون في إثراء أنفسهم.

الدستور الذي نريده

إن التزامنا بالحكم الرشيد يعني أيضًا تعزيز أسس ديمقراطيتنا وسيادة القانون. لقد أعرب الغامبيون بوضوح عن رغبتهم في دستور جديد يعكس تطلعاتهم، خاصة بعد أن تم إعداد مسودة دستور بعد مشاورات واسعة النطاق وبتكلفة باهظة، ليتم بعد ذلك وضعها على الرف. لن تسمح حركة التقدم بأن تذهب هذه الجهود سدى: خلال عامنا الأول في الحكم، سنحيي ونسن الدستور الجديد الذي طلبه الشعب. سيكرس هذا القانون الأعلى حدود الولاية، والضوابط والتوازنات، والحقوق الأساسية التي تحمي من إساءة استخدام السلطة.

التنفيذ الكامل لورقات اللجنة البيضاء وتقارير المراجعة

في الوقت نفسه، سننفذ جميع توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة والتعويضات (TRRC) وغيرها من هيئات التحقيق لمحاسبة مرتكبي الانتهاكات السابقة ومنع تكرارها. ستقوم فرقة عمل مخصصة باسترداد الأصول المسروقة التي تم تحديدها في تحقيقات مثل لجنة جانا، لضمان محاسبة أولئك الذين نهبوا ثروة أمتنا. سيتم إدارة الأموال والممتلكات المستردة بشفافية وتوجيهها للاستخدام العام. على سبيل المثال، سيتم تحويل مقر إقامة النظام السابق الفخم في كانيلاي إلى متحف عام ومركز مجتمعي، لتحويل رمز القمع إلى مساحة للتعليم والذكرى والسياحة. من خلال التعلم من ماضينا وتكريس العدالة في القانون، نبني نظام حكم عادل وخاضع للمساءلة ويحظى بثقة المواطنين.

إزالة الطابع السياسي عن الموظفين والمؤسسات العامة

ركيزة أخرى للقيادة المسؤولة هي نزع الطابع السياسي عن الموظفين والمؤسسات العامة. ستقوم PROGRESS بإزالة السياسة الحزبية من العمليات اليومية للحكم. سيتم إضفاء الطابع المهني على الخدمة المدنية وقوات الأمن والإدارات المحلية بحيث يتم التوظيف والترقية على أساس الجدارة وليس الولاء السياسي. سنلغي الممارسات التي تمنح ميزة غير عادلة لأي حزب في السلطة. على سبيل المثال، سيتم إلغاء أو إصلاح تقليد **جولة الرئيس "لقاء الشعب"**، التي تمولها حالياً أموال دافعي الضرائب لصالح الحزب الحاكم، بحيث لا يمكن إساءة استخدامها في الحملات الحزبية. سيتم نزع الطابع السياسي عن جميع الألكالوس والزعماء، وسيتم إزالة منصب الحاكم تماماً من نظام اللامركزية لدينا بموجب القانون. يجب على الرئيس وجميع الموظفين العموميين خدمة جميع الغامبيين، بغض النظر عن انتمائهم الحزبي، ولن يتم استخدام الموارد المخصصة للتنمية كهدايا سياسية. بعد الانتخابات، ستحكم حكومة بقيادة حزب التقدم من أجل الوحدة الوطنية، وليس من أجل الانتقام أو المحسوبية. الرئاسة ليست جائزة حزبية؛ إنها مسؤولية تجاه الأمة بأسرها.

اللامركزية الحقيقية والحكومة التمثيلية

سيتم إصلاح الحكومة المحلية بحيث تخدم المجتمعات المحلية، وليس المعسكرات السياسية. إن الترتيب الحالي، الموروث من عقلية الحقبة الاستعمارية، غالباً ما حوّل المجالس إلى ساحات للصراعات السياسية المدمرة بدلاً من التنمية المحلية. نهجنا هو نزع الطابع السياسي عن الحكم المحلي وإعادة بنائه من الأساس، بدءاً من حيث يعيش الناس. وستكون لجان تنمية القرى (VDCs) أساس هذا النظام الجديد. وستنتخب كل قرية أو حي أو منطقة لجنة تنمية قروية خاصة بها من خلال عملية ديمقراطية مفتوحة. وستكون هذه اللجان شاملة بشكل متعمد، مع تخصيص مقاعد للنساء والشباب وكبار السن والأشخاص

ذوي الإعاقة، بحيث لا يتم تحديد الأولويات المحلية من قبل قلة من الأصوات المرتفعة، بل تعكس المجتمع بأكمله. ومن هذه القاعدة القوية، ستنتقل التمثيلية إلى أعلى بطريقة تبقي القادة قريبين من الناس. وستُشكل الهيئات المحلية الأعلى مستوى من هذه الهياكل الشعبية وستكون مسؤولة أمامها، بحيث يكون من يتحدثون باسم المجتمع هم الأشخاص الذين خدموه بالفعل. وبهذه الطريقة، سيتم الحكم على القيادة من خلال الأفكار والكفاءة وسجلات الخدمة، وليس من خلال الانتماء الحزبي.

لإنهاء إساءة استخدام الإيرادات المحلية لأغراض حزبية، سيتم تجميع الإيرادات مركزياً ثم توزيعها على المناطق والمحليات من خلال صيغة شفافة وتلقائية. وهذا يضمن العدالة، ويسهل التخطيط، ويضمن عدم معاقبة أو إهمال أي مجتمع بسبب السياسة. ولتخفيض التكاليف وتقليل التوتر السياسي، ستُجرى الانتخابات الوطنية في نفس اليوم. بشكل عام، ستؤدي هذه الإصلاحات إلى إنشاء نظام حكم محلي يركز على الناس والتنمية ويتمتع بجذور راسخة في لجان التنمية القروية باعتبارها الأساس الديمقراطي للحكم.

الاعتماد على الذات والازدهار الاقتصادي

تركز رؤيتنا الاقتصادية على جعل غامبيا معتمدة على نفسها ومزدهرة من خلال الاستخدام الذكي لمواردنا الفريدة. قد لا تفتخر غامبيا بحقول النفط أو مناجم الماس، لكننا نرفض قبول ذلك كقدر من الفقر. سنحدد ونستغل "مواردنا الطبيعية" الخاصة بنا — تلك الأصول التي، إذا تمت إدارتها بحكمة، يمكن أن تدفع تقدمنا. وتشمل هذه الموارد **أراضينا الصالحة للزراعة، وأنهارنا وسواحلنا المطلة على المحيط، وموقعنا الاستراتيجي، وقبل كل شيء، شعبنا.** تضم تربة غامبيا الخصبة، التي تمتد على ضفاف نهر عظيم وساحل أطلسي بطول 80 كيلومترًا، إمكانات غير مستغلة في مجالات الزراعة وتربية الأحياء المائية والتجارة والطاقة المتجددة. والأهم من ذلك، أن سكاننا الشباب يمثلون مخزونًا هائلاً من المواهب والإبداع والطاقة. في ظل حكومة PROGRESS، سنستثمر بكثافة في هذا رأس المال البشري حتى يحصل الغامبيون على التعليم والمهارات اللازمة للابتكار والتفوق. من خلال الاستفادة من التكنولوجيا وتكوين شراكات استراتيجية، سنقوم بتحديث الزراعة ومصايد الأسماك، وتحويل هذه القطاعات إلى محركات للنمو. باختصار، ما ينقصنا من الموارد التقليدية سنعوضه بالإبداع والتفاني، ونحول اقتصاد غامبيا من الأساس.

الأمن الغذائي

الأمن الغذائي هو أولوية اقتصادية قصوى. نعتقد أنه لا يمكن لأي بلد أن يكون مستقلاً حقاً بينما يعتمد على الواردات لإطعام شعبه. لتقليل تكلفة المعيشة وتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، ستحدث

PROGRESS ثورة في قطاع الزراعة لدينا. سننفذ مشاريع ري واسعة النطاق على طول نهر غامبيا، باستخدام أنظمة ضخ وأنابيب حديثة لتمكين الزراعة على مدار العام بدلاً من الاعتماد على الأمطار الموسمية. سيتم دعم المزارعين الغامبيين لزيادة الإنتاج وتنويع المحاصيل - من خلال الإعانات الموجهة، والحصول على آلات زراعية ميسورة التكلفة، والتدريب على التقنيات الذكية مناخياً. هدفنا هو ضمان أن تنتج غامبيا ما تستهلكه وتستهلك ما تنتجه. مع تعزيزنا للإنتاج المحلي للمواد الغذائية الأساسية والمحاصيل عالية القيمة، سنطلق حملة وطنية لتشجيع المواطنين على شراء المنتجات الغامبية وتناولها. يجب أن يصبح الأرز والفواكه والخضروات والدواجن المغذية المزروعة محليًا أكثر شيوعًا على أطباقنا من الأطعمة المستوردة باهظة الثمن. لن يؤدي ذلك إلى تحسين الصحة العامة والأمن الغذائي فحسب، بل سيحافظ أيضًا على الثروة داخل مجتمعاتنا ويؤدي إلى استقرار الأسعار. عندما تتمكن غامبيا من إطعام نفسها بشكل موثوق، ستنخفض تكلفة المعيشة لكل أسرة وستقف أمتنا بفخر أكبر على قدميها.

التصنيع السريع

بالإضافة إلى الزراعة، سنقوم بتعزيز التصنيع وتطوير البنية التحتية لخلق فرص عمل وتوسيع قاعدتنا الاقتصادية. يمنحنا موقع غامبيا ميزة طبيعية: فنحن بوابة بين أفريقيا وأوروبا، على بعد ساعات قليلة بالطائرة من الأسواق الرئيسية ويسهل الوصول إلينا عن طريق البحر. ستستفيد PROGRESS من هذا الموقع من خلال جعل غامبيا مركزًا إقليميًا للتصنيع والتجهيز والخدمات اللوجستية. أولاً، يجب أن نحل أزمة الطاقة لدينا. سنقوم بإصلاح شامل للشركة الوطنية للمياه والكهرباء (NAWEC) لتحسين توليد الكهرباء وتوزيعها بشكل كبير. تشمل خطتنا الطاقة المتجددة — سنستثمر في مزارع الطاقة الشمسية وتوربينات الرياح للاستفادة من أشعة الشمس الوفيرة والرياح الساحلية، مما يقلل من الاعتماد على واردات الوقود باهظة الثمن. في الوقت نفسه، سنقوم بتحديث الشبكة الوطنية للحد من الهدر وتلبية الطلب بكفاءة. ستؤدي الطاقة الموثوقة والميسورة التكلفة إلى تنشيط الأنشطة الصناعية وجذب المستثمرين الذين يترددون حالياً بسبب الانقطاعات المستمرة.

تنمية البنية التحتية المستدامة

مع استقرار الطاقة، سنركز على تطوير البنية التحتية التي تدعم التجارة والصناعة. سنقوم بتجريف وتنشيط نهر غامبيا ليصبح ممر نقل قابل للاستخدام، وإنشاء موانئ صغيرة وأرصفة على طوله حتى يتمكن المزارعون والشركات في المناطق الداخلية من نقل البضائع بتكلفة منخفضة. سيؤدي تحسين النقل النهري إلى تحفيز التجارة الداخلية والتجارة مع جيراننا. سنستثمر أيضًا في شبكات طرق أفضل وسنستكشف إمكانية إنشاء خطوط سكك حديدية أو عبّارات لتسهيل حركة الأشخاص والبضائع في جميع

أنحاء البلاد. وفي الوقت نفسه، سننشئ مناطق اقتصادية خاصة ومجمعات صناعية لتشجيع الصناعات التحويلية والصناعات الزراعية على تأسيس عملياتها في غامبيا. وستوفر سياساتنا حوافز ضريبية ودعمًا للبنية التحتية للشركات التي تضيف قيمة إلى موادنا الخام، سواء كان ذلك من خلال معالجة الفول السوداني لتحويله إلى منتجات نهائية، أو تعبئة الأسماك للتصدير، أو تجميع السلع باستخدام مكونات مستوردة. ومن خلال الارتقاء في سلسلة القيمة، سنخلق آلاف الوظائف الجديدة ونزيد عائداتنا من الصادرات.

التكنولوجيا والابتكار

التكنولوجيا والابتكار هما ركيزة أخرى من ركائز التحول الاقتصادي لدينا. ستعمل PROGRESS على تعزيز الاقتصاد الرقمي وجعل غامبيا مركزًا للتكنولوجيا والتمويل في منطقتنا. سنستثمر في البنية التحتية للإنترنت عالي السرعة والتدريب على المهارات الرقمية حتى يتمكن شبابنا من المشاركة في صناعة التكنولوجيا العالمية من هنا في وطننا. من خلال تشجيع الشركات الناشئة في مجال تطوير البرمجيات والخدمات الرقمية والصناعات الإبداعية، سنفتح آفاقًا جديدة للتوظيف خارج القطاعات التقليدية. علاوة على ذلك، سنتبنى التقنيات المالية الناشئة مثل منصات الدفع عبر الهاتف المحمول وخدمات التكنولوجيا المالية وحتى ابتكارات البلوك تشين والعملات المشفرة في ظل تنظيم مناسب. يمكن أن تصبح غامبيا رائدة في اعتماد التكنولوجيا المالية، وجذب الاستثمارات وتوفير الخدمات المالية الحديثة لشعبنا. تتمثل رؤيتنا في رؤية الابتكارات والمنتجات الغامبية تترك بصمتها في أفريقيا وحول العالم، وتحويلنا من مستهلكين للتكنولوجيا الأجنبية إلى منتجين ومصدرين للأفكار والحلول.

تجديد السياحة

سيتم تجديد وتوسيع السياحة، وهي إحدى صناعاتنا الأساسية، في إطار برنامج PROGRESS. سنتجاوز النموذج الحالي للسياحة الموسمية الساحلية ونطور معالم جذب على مدار العام في جميع أنحاء البلاد. سيؤكد نهجنا على السياحة البيئية وسياحة التراث الثقافي، بما يتماشى مع الممارسات المستدامة. على سبيل المثال، في المناطق النائية، سنحول حديقة الحيوانات الخاصة بالرئيس السابق في كانيلاي إلى حديقة بيئية تديرها المجتمع المحلي. ستعمل هذه الحديقة على استعادة الموائل الطبيعية وستتيح للزوار تجربة الحياة البرية والبيئة لدينا بطريقة مسؤولة، متجنبين أخطاء المعالم السياحية السابقة التي أساءت معاملة الحيوانات. سنقدم جولات سفاري بصحبة مرشدين ومسارات لمشاهدة الطيور، مما سيخلق فرص

عمل للشباب المحلي كمرشدين ومحافظين على البيئة. على طول الساحل والنهر، سندعم مشاريع مثل الرحلات النهرية والجولات التاريخية لمواقع مثل جزيرة جيمس (جزيرة كونتا كينتيه) والمهرجانات الثقافية التي تحتفي بالموسيقى والفنون والتقاليد الغامبية. بالإضافة إلى ذلك، سنقوم بتسويق غامبيا بقوة في أسواق دولية جديدة، والاستفادة من قطاعات السياحة في آسيا والشرق الأوسط والأمريكتين خارج قاعدتنا الأوروبية التقليدية. من خلال تنويع ما نقدمه وتمديد موسم السياحة، سنزيد من عدد السياح الوافدين، ونطيل مدة إقامتهم، وننشر فوائد السياحة على المجتمعات في جميع أنحاء البلاد.

الإصلاح المالي

الاقتصاد المعتمد على الذات يعني أيضًا الاعتماد على أنفسنا ماليًا. سنقوم بإصلاحات مالية شاملة لزيادة الإيرادات والسيطرة على النفقات. من غير المقبول أن نفقد ما يقرب من نصف إيراداتنا الوطنية بسبب عدم الكفاءة والفساد أو خدمة الديون. ستعمل PROGRESS على تعظيم تحصيل الإيرادات المحلية دون رفع معدلات الضرائب، من خلال جعل إدارة الضرائب أكثر فعالية ونزاهة. سنقوم برقمنة جميع العمليات الضريبية والجمركية لسد الثغرات وسيتم تسجيل جميع الشركات والمكلفين في قاعدة بيانات مركزية، وسيتم تتبع المدفوعات إلكترونيًا لمنع التلاعب في الإقرارات الضريبية والسرقة. لطالما عانى اقتصادنا من التهرب الضريبي والاختلاس من قبل موظفي الإيرادات؛ وستفرض إدارتنا عقوبات صارمة على هذه الجرائم وستستخدم التكنولوجيا لجعل مثل هذا التحويل مستحيلاً تقريباً. عندما يدفع الجميع ما هو مستحق ويتم حماية هذه الأموال، يمكن لغامبيا أن تضاعف إيراداتها الحالية بسهولة. وسيتم توجيه هذه الأموال الإضافية إلى مشاريع التنمية التي تعود بالفائدة المباشرة على المواطنين.

القضاء على الإنفاق المهدر

بالتزامن مع زيادة الإيرادات، سنحد من الإنفاق المهدر. يستهلك جزء كبير من الميزانية اليوم نفقات غير منتجة، على سبيل المثال، ميزانيات السفر المفرطة، والإعانات غير الموجهة، وفاتورة الأجور الحكومية المتزايدة باستمرار. ستعيد PROGRESS ترتيب أولويات الإنفاق الحكومي لتتماشى مع أهدافنا الإنمائية. سنخفض الرحلات الخارجية غير الضرورية وبدلات الإقامة اليومية للمسؤولين، ونستثمر تلك الأموال في المدارس والمستشفيات والطرق بدلاً من ذلك. كما سنطبق الميزانية القائمة على المشاريع والأداء، حيث يتعين على كل وزارة تبرير نفقاتها من حيث النتائج التي تحققها للجمهور. فلسفتنا بسيطة: يجب إنفاق أموال الشعب على احتياجات الشعب. يجب أن يذهب كل دالاسي إلى شيء يحقق التقدم أو الراحة للغامبيين، وليس لتعزيز امتيازات من هم في السلطة. من خلال غرس الانضباط في الإدارة المالية لبرنامج " "، سنقلل العجز ونحرر الموارد لتحسين الخدمات العامة.

الاعتماد على الذات

علاوة على ذلك، ستستكشف PROGRESS مصادر تمويل مبتكرة لا تثقل كاهلنا بديون أو تبعية غير مستدامة. نخطط لتوسيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP) في مجال البنية التحتية، مما يسمح للحكومة بالتعاون مع شركات مرموقة لبناء الطرق والجسور ومحطات الطاقة التي يمكن أن تعوض تكاليفها بمرور الوقت. سنوسع سوق السندات المحلية بحيث يمكن للمواطنين والشركات الغامبية، وكذلك الشركاء الأفارقة، الاستثمار في تنمية بلدنا وتحقيق عوائد، بدلاً من الاعتماد على قروض باهظة التكلفة من الخارج. كانت غامبيا في الماضي تمتلك شركات مملوكة للدولة مربحة، وسندعم إحياء أو إنشاء مثل هذه الشركات حيثما كان ذلك منطقيًا. سواء كان ذلك من خلال تنشيط مشاريع الأعمال الزراعية أو إطلاق مبادرات جديدة في قطاعات مثل الطاقة المتجددة، دائمًا مع خطط عمل سليمة وإدارة مهنية. نحن نرفض فكرة أن حكومتنا يجب أن تعتمد إلى أجل غير مسمى على المساعدات الخارجية أو على إملاءات السياسات من المقرضين الدوليين. بدلاً من ذلك، سنرسم مسارًا مستقلًا، ونمول النمو من خلال تعبئة مواردنا الخاصة وإقامة شراكات استثمارية عادلة.

سياسة دين مسؤولة

بالطبع، في عالم اليوم المترابط، تعتبر القروض والديون حقيقة واقعة، ولكن يجب إدارتها بحكمة. ستتبع حكومتنا سياسة ديون مسؤولة. في إطار برنامج PROGRESS، سنفضل الاقتراض بعملتنا المحلية ومن المقرضين المحليين حيثما أمكن ذلك، لتجنب مخاطر العملة التي تصاحب الديون الخارجية. عندما نأخذ قروضًا، سيكون ذلك فقط لمشاريع تحفز النمو الاقتصادي بشكل مباشر ويمكن أن تولد إيرادات لسداد الديون. لن نقترض الملايين بعد الآن لمشاريع تافهة أو مشاريع غير مدروسة تثقل كاهل الأمة دون أن تحقق فوائد. سنسعى أيضاً بقوة للحصول على شروط أفضل بشأن الديون القائمة وسنضغط من أجل تخفيف عبء الديون على الصعيد الدولي. في الواقع، ستتعاون غامبيا مع دول أفريقية أخرى للمطالبة بنوع من العدالة التعويضية: الإعفاء من الديون التي تراكمت جزئياً بسبب الأنظمة العالمية غير العادلة وإرث العبودية والاستعمار. لقد أعاقت تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي والاستغلال الاستعماري تنمية أفريقيا، وفي حين أن تلك الجراح لا يمكن أن تلتئم تمامًا، فإن تخفيف الديون الساحقة على اقتصاداتنا سيكون خطوة مهمة إلى الأمام. من خلال تخفيف عبء الديون، يمكن للغامبيا إعادة توجيه مليارات الدالاسي من مدفوعات الفوائد إلى بناء المدارس والعيادات والصناعات. ستدافع PROGRESS عن هذه القضية على الساحة العالمية مع ضمان أن يكون أي اقتراض مستقبلي حصيفًا وهادفًا.

الشباب كمحرك لازدهارنا

تركز خطتنا لتحقيق الازدهار بشكل خاص على الشباب والغامبيين العاملين. ونظراً لأن الشباب يشكلون غالبية سكاننا، فإن نجاحهم سيحدد نجاح أمتنا. ستطلق PROGRESS العنان لروح المبادرة لدى الشباب الغامبي من خلال دعم الشركات الصغيرة والشركات الناشئة. في أول 100 يوم لنا، سنقدم إعفاءات ضريبية للمؤسسات الجديدة التي يقودها الشباب، مما يمنح رواد الأعمال الشباب فرصة حاسمة عند إطلاق مشاريعهم. كما سننشئ صندوقًا لتمويل الشركات الناشئة لتوفير رأس المال الأولي والتوجيه للأفكار التجارية الواعدة في مجالات مثل الزراعة والتكنولوجيا والصناعات الإبداعية. ومن خلال تمكين الشباب من خلق فرصهم الخاصة، سنعالج في الوقت نفسه مشكلة البطالة ونحفز الابتكار في اقتصادنا. خلال السنوات الثلاث الأولى، نتوقع أن تولد هذه المبادرة وظائف جديدة، وتعزز الأمن الغذائي من خلال الأعمال الزراعية التي يقودها الشباب، وتضع شبابنا في موقع محركي التنمية المستدامة.

الأجر المعيشي والرفاهية الوطنية

في نهاية المطاف، المقياس الحقيقي للتقدم الاقتصادي هو تحسن رفاهية مواطنينا. وبالتالي، فإن التخفيف من حدة الفقر هو الهدف الأساسي لجميع سياساتنا الاقتصادية. نحن نؤمن بأن أي شخص يعمل بجد يجب أن يكسب ما يكفي للعيش بكرامة. ولتحقيق ذلك، ستنفذ PROGRESS سياسة الدخل الأدنى الوطني. بعد مشاورات واسعة مع العمال والشركات والخبراء، سنحدد حدًا أدنى عادلًا للأجور في مختلف القطاعات. على سبيل المثال، تشير التقديرات إلى أن العمال في القطاع غير الرسمي يجب أن يكسبوا ما لا يقل عن 15,000-10,000 دالاسي شهريًا، وأن العمال في القطاع الرسمي (الخاص أو العام) يجب أن يكسبوا ما لا يقل عن 25,000-20,000 دالاسي شهريًا لتغطية تكاليف المعيشة الأساسية. سنطبق مستويات الدخل الأدنى هذه تدريجياً وسندعم أرباب العمل في رفع الأجور، بحيث يتم تقاسم ثمار النمو الاقتصادي بين الجميع. بالإضافة إلى سياسات الأجور، سنعزز شبكات الأمان الاجتماعي وبرامج تنمية المجتمع لرفع مستوى الأسر الأكثر فقراً. هدفنا ليس فقط الحد من الفقر، بل كسر حلقة الفقر بشكل جذري. نحن نتصور غامبيا حيث يمكن لكل أسرة أن تحصل على مسكن لائق وطعام ورعاية صحية وتعليم؛ دولة ذات طبقة متوسطة متنامية وفرص للجميع. من خلال العمل الجاد والإدارة الحكيمة ونهج يضع الشعب أولاً، ستحقق PROGRESS اقتصاداً يعمل لصالح كل غامبي.

التقدم الاجتماعي والتنمية الشاملة

الاستثمار في شعبنا هو حجر الزاوية في التنمية الوطنية. ستعمل الأجندة الاجتماعية لبرنامج PROGRESS على بناء رأس المال البشري وتعزيز المساواة وتقوية نسيج مجتمعنا. ومن الأمور الأساسية في هذا الصدد إجراء تحول جذري في نظامنا التعليمي. التعليم هو العامل الأساسي لتحقيق المساواة ومحرك التقدم الاجتماعي، ولكنه في حالته الحالية لا يزود شبابنا بالمهارات اللازمة للنجاح. سنقوم بإصلاح شامل من التعليم الأساسي إلى التعليم العالي والتدريب المهني. أولاً وقبل كل شيء، نؤكد أن كل طفل غامبي له الحق في تعليم جيد.

تعليم مجاني وإلزامي وجيد النوعية

لتحقيق ذلك، سنجعل التعليم مجانيًا وإلزاميًا من الصف الأول إلى الصف الثاني عشر، لضمان عدم تخلف أي طفل عن الركب بسبب عدم قدرته على الدفع أو عدم توفر فرص التعليم. لكن توفير فرص التعليم ليس سوى البداية؛ يجب علينا أيضًا إحداث ثورة في محتوى التعليم وطرقه. في إطار برنامج PROGRESS، سيتم إعادة تصميم المناهج الدراسية لتلبية احتياجات القرن الحادي والعشرين ولتعكس قيمنا الوطنية. **سنغرس حس الهوية الوطنية والواجب المدني في الطلاب منذ سن مبكرة من خلال تدريس تاريخ غامبيا والتراث الأفريقي والتربية المدنية إلى جانب الرياضيات والعلوم.** سيتم التركيز على التفكير النقدي والإبداع والمهارات العملية في جميع المستويات. خارج نطاق الأوساط الأكاديمية، سيتعلم الطلاب المهارات المهنية ومهارات القراءة والكتابة الرقمية وريادة الأعمال لإعدادهم للعالم الحديث وسوق العمل، بما يتماشى مع أولويات التنمية في البلاد في مجالات الزراعة والتكنولوجيا والرعاية الصحية والبنية التحتية والصناعات الإبداعية.

المعلمون كأساس لأمتنا

معلمونا هم الأبطال الذين سيجعلون هذا التحول ممكناً، وسنعمل على الارتقاء بمهنة التدريس لجذب أفضل العقول والاحتفاظ بها. يجب أن ينظر المعلمون إلى مهنتهم على أنها دعوة محترمة، وليس الملاذ الأخير. ستعمل PROGRESS على تحسين تدريب المعلمين، وتقديم حوافز للأداء المتميز، ورفع رواتب المعلمين لتعكس أهمية الوظيفة. هدفنا هو أن يكون هناك معلم ملهم ومدعوم جيدًا في كل فصل دراسي، لأن المعلمين المتحمسين يخلقون طلابًا متحمسين. لتكملة التعلم الأكاديمي، سنقدم بعد المدرسة الثانوية برنامجًا إلزاميًا للخدمة الوطنية والمهارات لمدة عامين للشباب (مفصل بشكل أكبر في قسم الأمن). سيكون لهذا البرنامج فائدتان: سيغرس الانضباط وروح الخدمة، وسيوفر تدريبًا مهنيًا متقدمًا

وتلمذة صناعية. سواء كان الطالب يهدف إلى أن يصبح مبرمجًا عالي التقنية أو ممرضًا أو مزارعًا أو كهربائيًا، فستكون هناك مسارات له لاكتساب الخبرة العملية والشهادة في هذين العامين. بحلول الوقت الذي يكمل فيه الشباب الغامبي تعليمهم، لن يكونوا قد حصلوا على شهادات جامعية أو شهادات من معهد كامبل للتدريب المهني ( ) فحسب، بل سيكونون قد اكتسبوا أيضًا خبرة عملية وأخلاقيات عمل قوية وتفانيًا وطنيًا تجاه الأمة.

قرية واحدة طبيب واحد

صحة شعبنا لا تقل أهمية عن التعليم. لا يمكن لأي أمة أن تزدهر إذا كان مواطنوها مرضى أو يموتون لأسباب يمكن الوقاية منها. لذلك، ستقوم PROGRESS بإصلاح نظام الرعاية الصحية لتوفير رعاية صحية جيدة ومتاحة للجميع. سنزيد بشكل كبير التمويل المخصص للصحة، مع التركيز على الرعاية الأولية والوقائية التي تحقق أكبر الفوائد. تتمثل رؤيتنا في توفير طبيب واحد على الأقل أو ممارس صحي مؤهل في كل قرية أو مجتمع محلي — مبادرة "قرية واحدة، طبيب واحد". وهذا يعني تدريب وتوزيع المزيد من العاملين في مجال الرعاية الصحية على المناطق الريفية، وبناء وتطوير العيادات، وضمان توفر الأدوية الأساسية دائمًا. مع وجود مقدمي الرعاية الصحية في المجتمعات المحلية، يمكن اكتشاف الأمراض في مرحلة مبكرة وتشجيع العادات الصحية، مما يقلل من عبء المرض. سنركز بشكل خاص على صحة الأم والطفل: فمن غير المقبول أن تفقد النساء حياتهن أثناء الولادة في غامبيا الحديثة. سنعلن الوفيات النفاسية حالة طوارئ وطنية وسنحشد الموارد لحماية الأمهات، من برامج الرعاية قبل الولادة والتغذية إلى وحدات التوليد الطارئة. علاوة على ذلك، لدعم صحة المرأة وكرامتها، سنلغي الرسوم الجمركية والضرائب على المنتجات الصحية النسائية، مما يجعلها في متناول الجميع.

الأمة الصحية هي أمة منتجة

تدعو خطتنا أيضًا إلى الإدارة الذكية في قطاع الصحة. للقضاء على أوجه القصور البيروقراطية، سيتم منح المستشفيات العامة ومرافق الرعاية الصحية الكبرى مزيدًا من الاستقلالية وستدار من قبل مجالس مهنية بدلاً من أن تخضع لإدارة دقيقة من قبل الوزارة المركزية. ستفرض هذه السلطة الصحية المستقلة معايير عالية للرعاية، وتضمن المساءلة عن الموظفين والموارد، وتستجيب بشكل أفضل لاحتياجات كل مستشفى محلي. ستركز وزارة الصحة على السياسات والتمويل والإشراف، بينما تتولى الإدارات المحلية المفوضة إدارة العمليات اليومية. أثبتت هذه الهيكلية فعاليتها في بلدان أخرى من خلال تقليل الروتين البيروقراطي والسماح للمهنيين الصحيين بالقيام بما يجيدونه، وهو إنقاذ الأرواح. من خلال ضمان

الإشراف القوي والتمويل الكافي وتوافر خدمات الرعاية الصحية في كل مجتمع، ستبني PROGRESS غامبيا أكثر صحة حيث لا يضطر أحد إلى السفر بعيدًا أو دفع مبالغ باهظة للحصول على العلاج.

مراجعة جميع تخصيصات الأراضي

يجب أن يضمن المجتمع العادل توزيع موارده، بما في ذلك الأراضي، بشكل عادل بين أفراده. لفترة طويلة جدًا، شابت توزيع الأراضي في غامبيا المحسوبية والمضاربة والظلم. لقد رأينا أفرادًا ذوي علاقات جيدة يحصلون على أراضٍ عامة مجانًا أو بتكلفة رمزية، ليبيعوها بعد ذلك لتحقيق أرباح خاصة دون أي تنمية، بينما يكافح المواطنون العاديون للعثور على قطعة أرض لبناء منزل أو مزرعة. ستضع حركة التقدم حداً لهذه الممارسات الفاسدة وتضمن الوصول العادل إلى الأراضي. ستطلق حكومتنا مراجعة شاملة لجميع صفقات الأراضي الأخيرة، خاصة تلك التي تتعلق بأراضي الدولة أو الأراضي المحجوزة، لتحديد حالات إساءة الاستخدام أو الاستحواذ غير القانوني. سيتم استعادة أي أرض تم الحصول عليها من خلال التزوير أو إساءة استخدام السلطة من قبل الدولة، وحيثما كان ذلك مناسباً، سيتم إعادتها أو إعادة توزيعها على المستفيدين الشرعيين.

توزيع الأراضي بشكل شفاف ومنصف

من الآن فصاعدًا، سنطبق نظامًا شفافًا وقائمًا على الجدارة لتخصيص الأراضي العامة. سيتم وضع معايير واضحة لتحديد من يحق له الحصول على منح أو إيجارات الأراضي، على سبيل المثال، المستثمرون الحقيقيون الذين لديهم خطط تنمية قابلة للتنفيذ، أو المنظمات المجتمعية التي تحتاج إلى أراضٍ لمشاريع المنفعة العامة. سيتم الإعلان عن جميع التخصيصات في غضون 7 أيام من تخصيصها للسماح بالتدقيق. سنسن قواعد لمكافحة المضاربة لضمان أن الأراضي الممنوحة للتطوير يتم تطويرها بالفعل: لن يُسمح لأي مستفيد من أراضي الحكومة ببيعها أو نقلها قبل تحقيق الغرض من التطوير. إذا حاولوا القيام بذلك، فستعود الأراضي تلقائيًا إلى الدولة ( ). في المناطق الاستراتيجية مثل منطقة تطوير السياحة (TDA)، سيتم أيضًا استعادة أي قطعة أرض تظل غير مستخدمة بعد الفترة المنصوص عليها قانونًا وعرضها على شخص مستعد لتطويرها. ستعطي سياستنا العقارية الأولوية أيضًا لأولئك الذين عانوا من التهميش تاريخيًا. ستسهل الأحكام الخاصة على النساء والشباب والأسر ذات الدخل المنخفض الحصول على أراضٍ لبناء منازل أو مزارع، لأن ملكية الأراضي لا ينبغي أن تقتصر على الأغنياء. سنحمي أراضي المجتمعات المحلية من خلال الاعتراف القانوني بحقوق الأراضي المجتمعية التقليدية، وضمان عدم تهجير المجتمعات المحلية دون موافقتها ودون تعويض عادل. بالإضافة إلى ذلك، للحد من الاحتيال والنزاعات حول سندات الملكية، سنقوم بتحديث السجل العقاري من خلال رقمنة السجلات،

ورسم خرائط لجميع الأراضي العامة، واشتراط أن تتم جميع المعاملات العقارية بمشاركة مهني قانوني مرخص. في إطار برنامج PROGRESS، ستصبح الأراضي مصدرًا للفرص للكثيرين، وليس أداة لإثراء القلة.

الإنصاف والشمولية

يجب أن يشمل التقدم الحقيقي الجميع. رؤيتنا لمجتمع شامل تعني ضم جميع الفئات المهمشة وإعطائها صوتًا في الشؤون الوطنية. تشكل النساء والشباب غالبية سكاننا، لكنهم لا يزالون ممثلين تمثيلاً ناقصًا في المناصب القيادية وغالبًا ما يحرمون من الخدمات التي توفرها السياسات. سيصحح برنامج PROGRESS هذا الخلل من خلال تعزيز مشاركة النساء والشباب في المناصب المسؤولة. سنضمن أن يشمل مجلس الوزراء والبرلمان والسلطة القضائية حصة عادلة من النساء والقادة الشباب، ليس كإجراء رمزي، بل كتعبير عن المواهب والرؤى التي يقدمونها. سنقدم تدابير (بما في ذلك، إذا لزم الأمر، حصص دستورية أو تشريعية) لضمان حصول النساء والشباب على مقاعد في طاولة صنع القرار في الحكم المحلي والوطني. وبالإضافة إلى التمثيل، ستركز سياساتنا على الاحتياجات المحددة لهذه الفئات: بالنسبة للنساء، يشمل ذلك قوانين وأنظمة دعم أقوى لمكافحة العنف والتمييز القائمين على أساس النوع الاجتماعي؛ وبالنسبة للشباب، يشمل ذلك برامج التوجيه، والتعليم المتوافق مع أسواق العمل، و الوصول إلى رأس المال للمشاريع الريادية. نحن ندرك أيضًا مساهمات وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وسنحرص على أن تصبح المرافق العامة والمدارس وأماكن العمل أكثر سهولة في الوصول إليها بحيث لا تشكل الإعاقة عائقًا أمام المشاركة في أي جانب من جوانب الحياة العامة. في غامبيا بقيادة PROGRESS، **سيُنظر إلى التنوع على أنه نقطة قوة**؛ نريد أن يعرف كل مواطن أن له نصيبًا متساويًا في مستقبل الأمة وفرصة متساوية للمساهمة.

الهوية الوطنية والقيم الثقافية

قيمنا الثقافية وهويتنا الوطنية هما روح أمتنا. تؤمن PROGRESS بأن التنمية ليست مجرد مسألة اقتصادية أو تتعلق بالبنية التحتية؛ بل يجب أن تكون ثقافية وأخلاقية أيضاً. سنعمل على تعزيز الشعور القوي بالهوية الغامبية التي تربطنا معاً على الرغم من تنوعنا العرقي والديني. وهذا يعني تعزيز تراثنا الثقافي ولغاتنا وفنوننا كجزء من استراتيجيتنا التنموية. في المدارس، سيتعلم الأطفال ليس فقط الرياضيات والعلوم، ولكن أيضًا تاريخ غامبيا وقصص أبطالنا وبطلاتنا، مما يعزز الفخر بهويتنا. سندعم المبادرات الثقافية على مستوى المجتمع المحلي، من فرق الموسيقى والرقص التقليدية إلى المعارض

الفنية والمهرجانات الأدبية، من خلال المنح والشراكات. من خلال إحياء وتحديث المؤسسات الثقافية مثل المتاحف والمراكز المجتمعية، سنجعل الثقافة الغامبية أكثر وضوحًا وإتاحة للجيل الأصغر سنًا.

الدين والقيم

يقترن بالثقافة دور الدين والقيم في مجتمعنا. غامبيا دولة ذات أغلبية مسلمة، مع وجود مجتمعات مسيحية ودينية أخرى كبيرة، وتقليد طويل الأمد من الاحترام المتبادل والتعايش. سنحافظ على هذا التسامح ونعززه. في الوقت نفسه، ندرك أن تاريخنا الاستعماري أعطى الأفضلية للتعليم الغربي واللغة الإنجليزية على حساب أشكال المعرفة الأخرى. وجد العديد من الغامبيين الذين تلقوا تعليمهم باللغة العربية أو في المدارس الإسلامية أن مهاراتهم ومعرفتهم غير مستغلة بالشكل الكافي. ستعمل منظمة PROGRESS على دمج العلماء المسلمين والمواطنين المتعلمين باللغة العربية في جهود التنمية الوطنية. سنضمن ألا يكون التعليم باللغة العربية أو الخبرة الدينية عائقًا أمام التوظيف أو الترقية في القطاع العام. يمكن أن تكون معارفهم قيّمة في مجالات مثل التعليم والدبلوماسية وتنمية المجتمع وغيرها. من خلال احتضان جميع الخلفيات التعليمية، نستفيد من مجموعة أوسع من المواهب ونتمسك بمبدأ الإنصاف. التنوع قوة وليس ضعفًا.

إحياء الثقافة

الترويج الثقافي له أيضًا جانب اقتصادي من خلال السياحة والفنون (كما تمت مناقشته في القسم الاقتصادي). إن المشهد الثقافي النابض بالحياة الذي يضم الموسيقى والأفلام والفنون البصرية والحرف اليدوية لا يثري حياة المواطنين فحسب، بل يمكنه أيضًا خلق فرص عمل وتحفيز السياحة. سيقدم برنامج PROGRESS الدعم للفنانين ورجال الأعمال المبدعين، بما في ذلك إنشاء مراكز فنية واستوديوهات تسجيل متاحة للمواهب الشابة. سنحتفل بالثقافة الغامبية ونصدرها إلى الخارج: سيتم دعم موسيقيينا وفنانينا ورياضيينا باعتبارهم سفراء لدولتنا. فكروا في أبطالنا الرياضيين الدوليين، مثل العداءة جينا باس — إن إنجازاتهم تبعث الفخر في نفوسنا جميعًا. في ظل حكومة PROGRESS، سيحظى الرياضيون والفنانون الاستثنائيون بالتقدير والدعم الذي يستحقونه (مثل الجوائز الوطنية أو أدوار السفراء) لتكريمهم وإلهام شبابنا. سنستثمر في البنية التحتية الرياضية والبرامج الرياضية الشعبية، لضمان اكتشاف المواهب في كل منطقة ورعايتها. الرياضة توحد الناس وتشجع الشباب على الانخراط في أنشطة إيجابية، لذلك سننظم المزيد من المسابقات المدرسية والبطولات المجتمعية والمعسكرات التدريبية لمختلف الألعاب الرياضية.

الشتات كركيزة للتنمية

أخيرًا، فإن المجتمع الشامل يمد يده أيضًا إلى الغامبيين خارج حدودنا. الشتات الغامبي جزء لا يتجزأ من أمتنا. تحويلاتهم المالية ومعرفتهم وحبهم لبلدهم موارد لا تقدر بثمن. سنعمل على تعزيز العلاقات مع الغامبيين في الخارج من خلال تسهيل مساهمتهم في التنمية الوطنية. ويشمل ذلك إصلاحات تشريعية لضمان حقوق التصويت للشتات في انتخاباتنا وتطوير أنظمة تصويت آمنة عبر الإنترنت حتى يتمكن الغامبيون من التصويت أينما كانوا. سننشئ أيضًا مكتبًا مخصصًا لشؤون المغتربين لإشراك مواطنينا في الخارج، وتزويدهم بخدمات مبسطة (مثل معالجة أسرع للوثائق وبطاقة هوية خاصة للمغتربين لتسهيل الوصول إلى الخدمات الوطنية)، وتوجيه استثماراتهم إلى مشاريع إنتاجية في الوطن.

احتضان المغتربين

يعد الجاليات الغامبية في الخارج جانبًا مهمًا من استراتيجيتنا العالمية للمشاركة، كما تمت مناقشته في الأقسام الاقتصادية والاجتماعية. مواطنونا في الخارج هم سفراء غير رسميين ومصدر قوة للأمة. ستدمج PROGRESS الجاليات في الخارج في سياستنا الخارجية بشكل لم يسبق له مثيل. نحن نتصور أن الجالية الغامبية لا تقتصر على إرسال التحويلات المالية فحسب، بل تشارك أيضًا المهارات وتدافع عن مصالح غامبيا على الصعيد الدولي. سنستفيد من وطنيتهم وخبراتهم لتسريع التنمية، وجعلهم شركاء حقيقيين في تقدمنا.

الوحدة الأفريقية

بالإضافة إلى ذلك، تتبنى PROGRESS الرؤية الأفريقية للوحدة. سنشجع الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي في جميع أنحاء العالم على إعادة التواصل مع القارة، وندعوهم على وجه التحديد إلى زيارة غامبيا أو الاستثمار فيها أو حتى الاستقرار فيها إذا رغبوا في ذلك. ستقدم مبادرتنا "**العودة إلى الج**ذور" حوافز مثل تسهيل إجراءات الإقامة أو الجنسية لأولئك الذين يمكنهم المساهمة في مجتمعنا. نحن ندرك أن الأفارقة في الشتات، بما في ذلك أحفاد أولئك الذين تم أخذهم من هذه الشواطئ خلال تجارة الرقيق، يتوقون إلى إعادة بناء الروابط مع أرض أجدادهم. وستكون غامبيا، باعتبارها بوابة إلى غرب أفريقيا، منارة لإعادة هذه الروابط. من خلال الترحيب بأفراد الشتات الأفريقي وأصدقاء غامبيا، فإننا لا نعالج الظلم التاريخي بطريقتنا المتواضعة فحسب، بل نكسب أيضًا شركاء في رحلتنا التنموية. باختصار، تتمثل الرؤية الاجتماعية لـ PROGRESS في وجود شعب متحد وقوي ومتعلم وصحي ومتجذر ثقافياً وشامل للجميع، يعمل معاً لبناء أمة نفخر بها جميعاً. التنوع قوة وليس ضعفاً.

الأمن القومي والمشاركة العالمية

السلام والأمن شرطان أساسيان لكل ما ورد في هذا البيان. فبدون الاستقرار، لا يمكن أن تتجذر خططنا لتحقيق الازدهار والتقدم الاجتماعي. تلتزم PROGRESS بضمان أن يعيش الغامبيون في بيئة آمنة ومأمونة تحت حماية قوات أمنية منضبطة ومحترفة. سنقوم بإصلاح قطاع الأمن لدينا، بما في ذلك الجيش والشرطة وأجهزة الاستخبارات، من أجل الحفاظ على الاحترافية والوطنية واحترام حقوق الإنسان. سيكون التجنيد في القوات المسلحة والشرطة قائمًا على الجدارة بشكل صارم ويعكس تنوع الأمة، مما يقضي على المحسوبية أو النفوذ السياسي في الرتب. سنقوم بتحسين التدريب على جميع المستويات، من التدريب الأساسي إلى الدورات التكتيكية والقيادية المتقدمة، حتى يكون جنودنا وضباطنا مستعدين جيدًا للتعامل مع التحديات الأمنية الحديثة. سيكون تحسين الأجور وظروف المعيشة لأفراد الخدمة العسكرية أولوية أيضًا، لأن أولئك الذين يخاطرون بحياتهم من أجل الأمة يستحقون مستويات معيشية لائقة ولا ينبغي أن يدفعوا إلى الفساد أو العمل في وظائف جانبية لتغطية نفقاتهم.

روح جديدة لقواتنا الأمنية

سنغرس روحاً جديدة في قواتنا الأمنية تحدد دورها كخادمة وحامية للشعب. لن يتم التسامح مع حالات سوء السلوك أو إساءة استخدام السلطة من قبل أفراد الأمن؛ بدلاً من ذلك، سيتم تعزيز آليات المساءلة (مثل لجان الشكاوى المستقلة التابعة للشرطة وأمناء المظالم العسكريين) للتحقيق في أي انتهاكات للثقة العامة ومعالجتها. سيؤكد نهجنا في مجال السلامة العامة على الشرطة المجتمعية والاستخبارات الشعبية ( ). سيتم تدريب ضباط الشرطة على العمل مع المجتمعات المحلية كشركاء، وبناء الثقة حتى يشعر المواطنون بالراحة في التعاون مع سلطات إنفاذ القانون. عندما يُنظر إلى الشرطة على أنها حليف وليس عدو، يصبح منع الجريمة مسؤولية مشتركة وتصبح أحيائنا أكثر أمانًا للجميع. وفي الوقت نفسه، سيتم إعادة توجيه نظامنا القضائي نحو إعادة تأهيل المجرمين وإعادة إدماجهم في المجتمع. سنقوم بتحديث السجون وتوسيع نطاق الخدمة المجتمعية والتدريب المهني للمجرمين القاصرين، للحد من العودة إلى الإجرام ومنح الناس فرصة ثانية ليكونوا مواطنين منتجين.

الخدمة الوطنية الإلزامية

أحد الركائز الأساسية لاستراتيجيتنا للوحدة الوطنية والأمن هو إدخال خدمة وطنية منظمة للشباب الغامبيين. ستنشئ PROGRESS برنامج خدمة وطنية إلزامية يقوم على التدريب المنضبط والخدمة المجتمعية. سيُطلب من كل غامبي مسجل في الجامعة إكمال سنة واحدة من الخدمة الوطنية بعد السنة

الثالثة وقبل التخرج. ستبدأ هذه السنة بفترة من التدريب البدني والتدريبات الأساسية ومهارات البقاء على قيد الحياة والدستور والمواطنة والقيادة. بعد هذه المرحلة التدريبية، سيتم نشر المشاركين لمدة ستة أشهر للخدمة في أجزاء مختلفة من البلاد في أدوار تدعم المجتمعات والمؤسسات العامة. من خلال القيام بذلك، سيكتشفون أن الأمة ليست مجرد خطوط على الخريطة، بل هي وطن مشترك يستحق شعبه الولاء والخدمة. من خلال أنشطة مصممة جيدًا، سيكتسب هؤلاء الشباب والشابات الثقة بالنفس والعمل الجماعي وروحًا تقول: "لا تسأل ماذا يمكن أن تفعله دولتك من أجلك، بل اسأل ماذا يمكنك أن تفعله من أجل دولتك"."

الخدمة الوطنية كطريق للتنمية الشخصية

بالنسبة للشباب الغامبيين الذين لا يلتحقون بالتعليم العالي، ستكون الخدمة الوطنية إلزامية أيضاً، على أن يتم إكمالها على مدى عامين بين سن 18 و20 عاماً. بعد مرحلة التدريب الأولية، سيفتح البرنامج مسارات متعددة للنمو الشخصي والمهني. سيتمكن المشاركون من متابعة تعليم متقدم في مجالات مثل الهندسة والخدمات الصحية والإدارة العامة والزراعة أو التكنولوجيا. وسيتم توزيع آخرين على مشاريع التنمية الوطنية - بناء وصيانة البنية التحتية، ودعم المدارس، أو المساعدة في البرامج الزراعية - بحيث يساهمون بجهودهم الحقيقية في التقدم الوطني بينما يتعلمون مهارات قابلة للتسويق. عند الانتهاء، سيحصل هؤلاء الشباب على شهادات تؤهلهم للحصول على وظائف. والأهم من ذلك، أنهم سيصبحون لائقين بدنيًا، وماهرين، ووطنيين، ومهتمين بمجتمعهم، جيلًا مستعدًا لحماية سيادتنا ودفع عجلة التنمية في غامبيا.

سياسة خارجية واضحة

يعتمد أمن غامبيا أيضًا على المشاركة الحكيمة في العلاقات الدولية. ستتبع ROGRESSP سياسة خارجية تحمي سيادتنا وتعزز مصالحنا التنموية. سنحافظ على علاقات ودية مع جميع الدول، لكننا سنضع دائمًا مصالح غامبيا في المقام الأول في أي اتفاقية أو شراكة دولية. سيتم إصلاح بعثاتنا الدبلوماسية في الخارج لتعكس الاحترافية والهدف. سنعين دبلوماسيين وممثلين تجاريين مؤهلين قادرين على البحث بنشاط عن فرص للاستثمار والتجارة والتعاون التقني التي تعود بالنفع على بلدنا. سيكون لكل سفارة أهداف واضحة، على سبيل المثال، تأمين منح دراسية للطلاب الغامبيين، أو جذب قدر معين من الاستثمارات، أو فتح أسواق جديدة للمنتجات الغامبية، وسيكون السفراء مسؤولين عن النتائج. من خلال جعل خدمتنا الخارجية أكثر توجهاً نحو النتائج، نضمن أن وجودنا على الساحة العالمية يترجم مباشرة إلى مكاسب لشعبنا في الداخل.

استعادة مكانتنا على الساحة الدولية

في إطار برنامج PROGRESS، ستقف غامبيا بفخر في المجتمع الدولي كصوت للديمقراطية وحقوق الإنسان والوحدة الأفريقية. سنعزز العلاقات مع جيراننا في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي للعمل على التحديات المشتركة مثل الأمن الإقليمي والتكامل التجاري وتغير المناخ. ستدعم غامبيا أيضًا المبادرات الرامية إلى إصلاح المؤسسات الدولية لتكون أكثر إنصافًا للدول الصغيرة. سنضم صوتنا إلى الدعوات العالمية من أجل العدالة المناخية، إدراكًا منا أن التهديدات البيئية مثل ارتفاع مستوى سطح البحر تعرض بلدنا لخطر مباشر. وكما ذكرنا سابقًا، سندافع عن قضية تخفيف عبء الديون والعدالة الاقتصادية للدول النامية. ستستفيد سياستنا الخارجية من النوايا الحسنة التي اكتسبتها غامبيا (على سبيل المثال، بصفتها مضيفة للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب وغيرها من الهيئات الدولية) للحصول على الدعم لأولوياتنا التنموية.

الكرامة والأمن والازدهار

ستسترشد أمننا القومي ومشاركتنا الدولية بنفس القيم الأساسية التي تسترشد بها سياساتنا الداخلية: المسؤولية والشفافية وخدمة الشعب. سواء كان جنديًا يقف حارسًا على حدودنا، أو ضابط شرطة يحرس شوارعنا، أو دبلوماسي يتفاوض في الخارج، فإن المهمة واضحة وهي حماية كرامة وسلامة وازدهار كل غامبي. في بناء دولة آمنة ومحترمة تعيش في سلام مع نفسها وتشارك في العالم، ستضمن PROGRESS إرساء الأسس اللازمة لازدهار جميع الجوانب الأخرى لرؤيتنا.

نداء للتجمع

تدعو حركة PROGRESS كل غامبي إلى المشاركة في هذا التجديد الوطني. سواء كنت مزارعًا في كونتور، أو مدرسًا في بانجول، أو بائعًا في سوق سيريكوندا، أو غامبيًا يعيش في الخارج، فإن آمالك ومواهبك وعملك الجاد هي ما سيبني غامبيا الجديدة. نطلب دعمكم وأفكاركم وتصميمكم. احملونا المسؤولية وابقوا مشاركين، لأن نجاح هذه الأجندة يعتمد على الجهد الجماعي واليقظة. نحن جميعًا أصحاب مصلحة في مستقبل هذه الأمة.

تخيلوا غامبيا حيث يتلقى أطفالنا تعليماً على مستوى عالمي وينشأون ليصبحوا مبتكرين واثقين من أنفسهم؛ حيث المستشفيات مجهزة تجهيزاً جيداً ويمكن لكل أسرة الحصول على الرعاية دون عناء؛ حيث الفساد ذكرى بعيدة والمكاتب العامة تخدم الجمهور حقاً؛ حيث يقود رواد الأعمال الشباب اقتصاداً مزدهراً ويخلقون فرص عمل للآخرين؛ حيث الطعام وفير والطاقة نظيفة وموثوقة، وبيئتنا محمية؛ حيث يقف

النساء والرجال، صغارًا وكبارًا، من كل مجتمع على قدم المساواة في تشكيل مصيرنا. هذه هي غامبيا التي يمكننا تحقيقها معًا.

تبدأ الرحلة نحو هذا المستقبل الموعود الآن. بشجاعة ووحدة والتزام، سنحول هذا البيان إلى واقع. دعونا جميعًا نرتقي إلى مستوى المناسبة ونكون التغيير الذي نرغب فيه. غامبيا موحدة وعادلة ومزدهرة في متناول أيدينا. معًا، تحت شعار التقدم، سنحقق ذلك.